

كذلك فقد صدر الامر رقم ٥٥٨ المعدل للأمر ٤٩٨ لسنة ١٩٧٧ والذي اجري تعديلا على الأمر السابق بخصوص المياه لمصلحة توسيع صلاحيات المسؤول كما جاء منه ((امر بهذا بأنه لا يجوز لأحد استخراج المياه او توريدها أو استهلاكها في منطقة قطاع غزة الا بمقتضى رخصه صادرة عني ووفقا للشروط المقررة منها)) .

الخصائص البينية لمشكلة المياه في قطاع غزة :